تلخيص وعرض لبحث:

"منهج الإسلام في معالجة مشكلات الملكية"

لمؤلفه: ا.د. عبد السلام داود العبادي

تلخيص وعرض الباحث: بشر محمد موفق

info@bishrm.com

http://iefpedia.com/ موسوعه الاقتصاد والتمويل الإسلامي

اسس نظرة الإسلام إلى الملكيه:

عرف الباحث الملكيه الخاصه في الإسلام بانها: حق فردي مقيد، كائن بتوظيف من الله سبحانه واستخلاف، له وظائف شخصيه واسريه واجتماعيه.

وهده العبارة تلخص موقف الإسلام من الملكيه الخاصه، وتشير إلى ثلاثه امور اساسيه، وهي:

١. طبيعه الملكيه الخاصه في الشريعه الإسلاميه. ٢. قيودها. ٣. وظيفتها.

اولا: طبيعه الملكيه الخاصه في الشريعه الإسلاميه: الشريعه ترى الملكيه الفرديه حقا شخصيا لا يجوز التعرض له مادام المالك يلتزم فيها بما هو مقرر شرعا، فالمال الدي بين ايدي الناس هو مال الله استخلفهم فيه وخولهم إياه، فهم ليسوا باصلاء فيه، بل هو هبه وتفضل منه سبحانه، قال تعالى:

﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ **(سورة الحديد/ ايه ٧)، قال القرطبي عند هده الايه: (دليل على ان اصل الملك لله سبحانه، وان العبد ليس له فيه إلا التصرف الدي يرضي الله) ثم قال: (وهدا يدل على انها ليست باموالكم في الحقيقه، وما انتم فيها إلا بمنزله النواب والوكلاء، فاغتنموا الفرصه فيها بإقامه الحق قبل ان تزال عنكم إلىىمن بعدكم). (تفسير القرطبي: ج١٧/ ص٢٣٨).**

ثم اشار الباحث إلى ان الملكيه الخاصه في الشريعه الإسلاميه ليست وظيفه اجتماعيه، لانها لم تكن بتوظيفٍ من الله سبحانه، ولان جعلها وظيفه اجتماعيه يتعارض مع كونها من الحقوق الفرديه، ولكن لهده الملكيه وظائف اجتماعيه. فهي ليست وظيفه اجتماعيه، إنما حق فردي دو وظيفهٍ اجتماعيه.

ثانيا: قيود الملكيه في التشريعة الإسلاميه

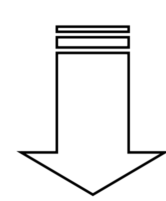
١. قيود اصليه تلازم الملك ولا تنفك عنه:

أ) قيود ملازمة لأسباب الملك:
١. أسباب محرّمة للتملك وأثرها على طبيعة الملكية الخاصة، مثل: الربا - الاحتكار - السرقة - الغش - الإضرار بالغير فردا أو مجتمعا.
٢. الملكية العامة بجوار الملكية الخاصة: أخرج الإسلام بعض أنواع الأموال التي تتعلق بها حاجات الأمة وليس للجهد البشرى فيها مدخل.

ب) قيود ملازمة لاستعمال الملك والتصرف فيها:
١. ضرورة إحسان التصرف في الأموال، فلا إسراف ولا تقتير ولا إتلاف وإنما اعتدال، كالحجر على السفهاء
٢. لزوم استثمار الأموال وعدم تعطيلها.
٣. وجوب الالتزام بالقواعد الشرعية للاستثمار.
٤. عدم الإضرار بالآخرين عند استعمال الأموال.

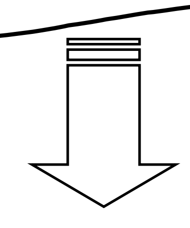
جـ) قيود ملازمة لانتقال الملك:
١. انتقال الملك في حياة المالك: يكون برضاه وإرادته، من خلال قواعد البيوع والشركات والشروط والتراضي وتحريم الغش والنجش والغرر وغيرها.
٢. انتقال الملك بعد وفاة المالك: من خلال الوصية بشروطها كالثلث ولغير وارث، ثم نظام الإرث.

٢. قيود إراديه تثبت على الاملاك الخاصه بإرادة اصحابها عندما تنتقل من يد إلى يدٍ عن طريق الإرادة العقديه او المنفردة.



لم يفصلها المصنف، واكتفى بما اورده في القسم الاول في الحاله الثالثه عند حديثه عن القيود الملازمه لانتقال الملك، لان غيرها لا يتعلق بالملكيه.

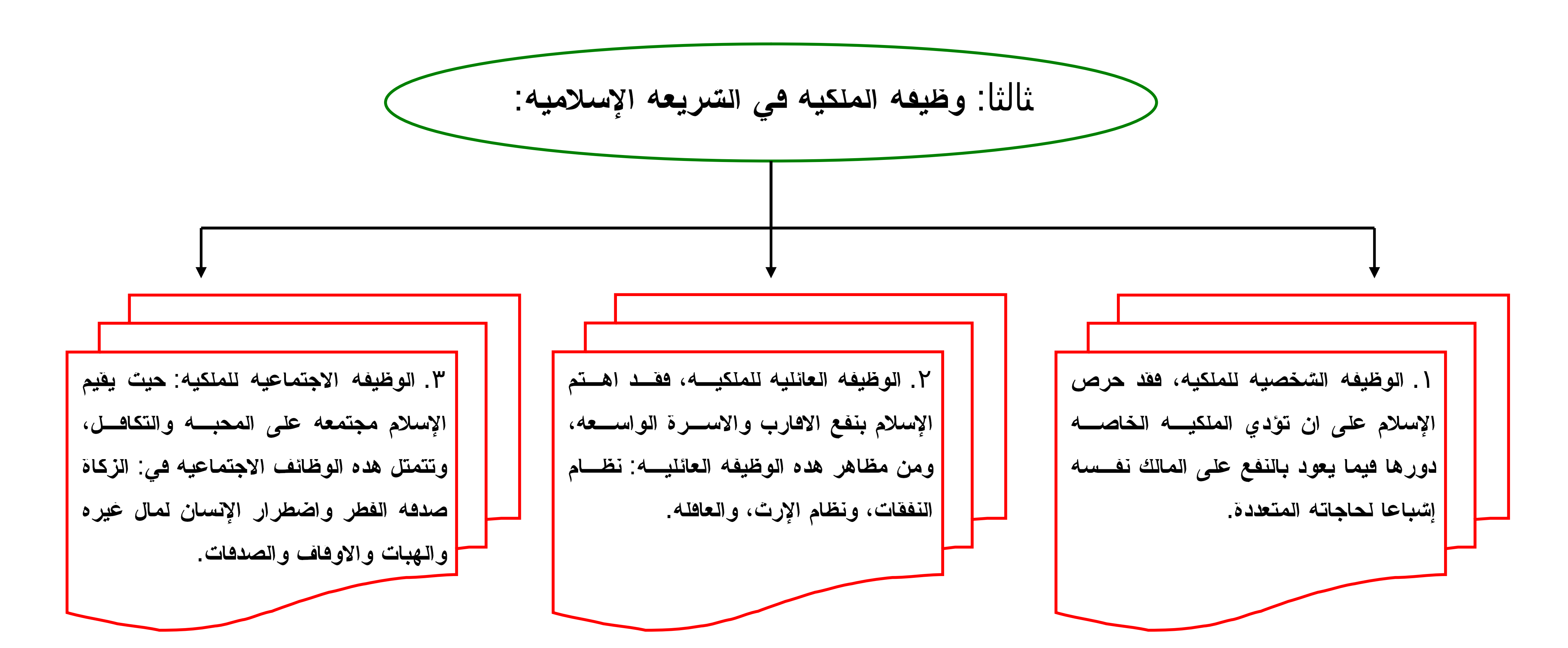
٣. قيود استثنائيه تقررها الدوله بصفه استثنائيه:



يقصد بها: الوسائل التي تتدخل بها الدوله في الملكيات الخاصه عندما تدفع إلى ذلك ضرورة او مصلحه مقتضيه.

واهم هذه الوسائل: ١. فرض ضرائب جديدة. ٢. التسعير. ٣. التعزير بنزع المال. ٤. نزع الملكيه للمنفعه العامه. ٥. توجيه الدوله للنشاط الاقتصادي وفق القواعد الشرعيه.

وتدخل الحاكم مقيد بقواعد الشريعه، فليس له حريه التدخل في اموال الناس وملكياتهم دون قيد او ضابط.


ثالثا: وظيفه الملكيه في الشريعه الإسلاميه:
١. الوظيفه الشخصيه للملكيه، فقد حرص الإسلام على ان تؤدي الملكيه الخاصه دورها فيما يعود بالنفع على المالك نفسه إشباعا لحاجاته المتعددة.
٢. الوظيفه العائليه للملكيه، فقد اهتم الإسلام بنفع الاقارب والاسرة الواسعه، ومن مظاهر هده الوظيفه العائليه: نظام النفقات، ونظام الإرث، والعاقله.
٣. الوظيفه الاجتماعيه للملكيه: حيت يقيم الإسلام مجتمعه على المحبه والتكافل، وتتمتل هده الوظائف الاجتماعيه في: الزكاة صدقه الفطر واضطرار الإنسان لمال غيره والهبات والاوقاف والصدقات.

ملاحظات عامه على نظام الملكيه في الشريعه الإسلاميه

١. الإسلام فتح مجال التملك لكل الناس مادام الحصول على المال من طريق مشروع، مما يعني توزيعا للثروة على اساس من العمل.

٢. قرر الإسلام الفواعد التي تكفل القضاء على الفقر والاجه في المجتمع، بحيث حمل الفرد والمجتمع والدوله واجبات بينتها فواعد الضمان الاجتماعي.

٣. كره الإسلام حبس الثروة في ايدي القله، ووضع فواعد خاصة تمنعه، وشرع الاموال العامه كوسيله لتطبيق مبدا إداله الثروة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

٤. يسمح الإسلام بقيام الملكيات الكبيرة ولا يعاديها، ولكن فواعد الشريعه تكفل ان لا تؤدي إلى الاستغلال والظلم، بل تتمخض لخير اصحابها وباقي افراد المجتمع، ففيدها كيفا لا كما.

٥. إن الإسلام لا يسعى إلى تحقيق المساواة الماديه في الثروة فهدا ينافض الفطرة، وإنما يربي المسلم إدا ملك الكثير ان لا يبطر ولا يتكبر ولا يظلم، بل تزيد مسؤوليته وابتلاؤه.

٦. جمع الإسلام بين المصلحتين العامه والخاصه، فاعترف بالملكية الخاصه وصانها، ثم حمل الملاك واجبات تحقق المصلحه العامه باسلوب متميز.

٧. هدب الإسلام نفس المسلم بمعاني الإيمان والخشيه والحساب، ثم دعوته للاخلاق الفاضله، ومنح الحاكم سلطه لتنفيد هده المبادئ، فجمع بين وازع الإيمان ووازع السلطان.